

دور النقابات العمالية وأثرها على التنمية المستدامة 2030 الجزائر نموذج

The role of trade unions and their impact on sustainable development 2030 Algeria as a model

خمري إيمان*، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط-

imanekhomeri1922@gmail.com

دمانة محمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط-

moh.demana@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/09/23 تاريخ قبول المقال: 2025/10/22 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

التنمية المستدامة ليست مجرد خيار، بل هي حتمية لضمان مستقبل آمن يوازن بين حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم، فالتنمية رؤية شاملة لتنظيم علاقتنا مع بعضنا البعض وعلاقتنا بكوكبنا ما جعل منها موضوع إستحوذ على الإهتمام بجميع مستوياته الوطنية والدولية فتضافرت الجهود وأشرك جميع من له مصلحة لإنشاء خطة التنمية المستدامة 2030 بأبعادها الثلاث المتكاملة والمتربطة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

تعد النقابات العمالية في الجزائر، وإن كانت تُعرف بتركيزها التقليدي على الدفاع عن الحقوق العمالية كيانات اجتماعية واقتصادية مؤثرة تمتلك القدرة على التأثير في مسار التنمية. وفي هذا السياق، تهدف خطة الجزائر للتنمية المستدامة (المرتبطة غالباً بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة. لذا، يطرح هذا المقال إشكالية محورية: ما مدى مساهمة النقابات العمالية في الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، وما هي التحديات والفرص التي تواجه هذه المساهمة؟

الكلمات المفتاحية: الحق النقابي - النقابات - التنمية المستدامة - خطة التنمية 2030

Abstract:

Sustainable development is not just an option; it is an imperative to ensure a secure future that balances the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Development is a comprehensive vision for regulating our relationship with each other and our relationship with our planet, which has made it a topic of interest at all national and international levels. Efforts have combined and all stakeholders have been involved in creating the 2030 Sustainable Development Plan with its three integrated and interconnected dimensions: the economic, the social, and the environmental. Although traditionally known for their focus on defending workers' rights, trade unions in Algeria are influential social and economic entities with the potential to influence the course of development. In this context, Algeria's Sustainable Development Plan (often linked to the United Nations Sustainable Development Goals) aims to achieve a set of comprehensive objectives. Therefore, this article raises a central question: To what

extent have trade unions in Algeria contributed to achieving the Sustainable Development Goals of the 2030 Agenda, and what are the challenges and opportunities facing this contribution?

Key words: labor rights – unions – sustainable development – development plan 2030.

مقدمة:

في عام 2015 إعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها 17 و غاياتها 169 و مؤشراتها الـ 231 الفريدة ، تهدف هذه الخطة إلى تحديد إتجاه السياسات العالمية و الوطنية المعنية بالتنمية و إلى تقديم خيارات و فرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان و التنمية و الإطار العام للعمل الإنمائي العالمي و الوطني

خطة عام 2030 جاءت تكريسا لحقوق الإنسان استنادا على ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان و غيرها من الصكوك فهي إنعكاس للمعايير الدولية من بينها العمل اللائق المنتج و النمو الإقتصادي من أجل الوصول إلى مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد و تحقيق التنمية المستدامة و تمكين الجميع من فرص متكافئة و بناء مؤسسات فعالة و هذا ما جاءت من أجله النقابات المهنية و ما تصبوا إليه

ومن مكانة العمل كقيمة إنسانية إستمدت الحرية النقابية مكانة مميزة بين مجموع الحريات والحقوق المكرسة بموجب الاتفاقيات و المواثيق الدولية خاصة خطة التنمية المستدامة 2030، و عليه فالإشكال المطروح في هذا السياق :ما مدى مساهمة النقابات العمالية في الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة 2030، وما هي التحديات والفرص التي تواجه هذه المساهمة؟ أمام أهمية المسألة و نظرا لطبيعة و خصوصية هذا الموضوع وما يكتسبه من أهمية كبيرة سواء على المستوى الوطني أو العالمي بجوانبه الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية ، إرتئينا أن نقوم بدراسته وفق منهجين الوصفي و التحليلي للإلمام بعناصر الموضوع المتعلقة بالتنمية المستدامة و خطة 2030 وأهدافها و دور النقابات العمالية في تكريسها على أرض الواقع و ذلك من خلال مبحثين تضمن المبحث الأول الإطار العام للتنمية المستدامة و خطة 2030 و أهدافها ، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى دور النقابات العمالية في تحقيق أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار العام للتنمية المستدامة تعريفها و أهدافها (المطلب الأول) ، ثم نتطرق إلى خطة 2030 للتنمية المستدامة أهدافها و غاياتها العالمية و الشاملة بـ (المطلب الثاني).

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة و أهدافها

قد أصبح المجتمع الدولي على قناعة أن التنمية المستدامة السبيل الوحيد للقضاء على التخلف

و ضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر و المستقبل بإعتبارها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد ، يعمل على ضرورة المحافظة على البيئة و الحد من الإستغلال الجائر للمواد الطبيعية و التوفيق بين ذلك و بين النمو الإقتصادي.

ورغم الإنتشار الواسع لمفهوم التنمية المستدامة غير أنه لا يوجد تعريف ضابط كافي وافي بل عرف بطرق مختلفة و من جوانب متعددة

تعريف التنمية المستدامة : تعددت التعريفات التي إنصب بحثها حول تعريف التنمية المستدامة غير أنه كمصطلح يرجع ظهوره إلى تقرير لجنة (بوتلاند) الذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة و عرفها علي أنها : "التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة علي قدر الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم " ¹ ليشهد بعد ذلك مفهوم التنمية المستدامة تطورا كبيرا منذ بداية الستينات القرن الماضي إلى اليوم ، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960-1970) إقترن مفهوم التنمية المستدامة بالنمو الإقتصادي مثل الدخل القومي و الدخل الفردي ²، وفي العقد الثاني للتنمية (1970-1980) إكتسب مفهوم التنمية بعد إجتماعي و سياسي و ثقافي إلى جنب البعد الإقتصادي . أما العقد الثالث الممتد بين (1980-1990) إكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا ديمقراطيا من خلال تجسيد المشاركة العامة في إتخاذ القرارات التنموية الخاصة بالحكم الراشد ليعرف في العقد الرابع 1990 نقلة نوعية في مفهوم التنمية المستدامة و الذي تأكد بصورة واضحة في إعلان (ريو لعام 1992) الذي تضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية .

ما تجدر الإشارة إليه أن عدم وجود تعريف وافي كافي شامل و دقيق للتنمية المستدامة و إختلاف التعاريف راجع إلى إختلاف المفهوم أو البعد الذي إقترنت به سواء بعد سياسي إقتصادي أو إجتماعي ثقافي من هنا تعددت التعاريف و تنوعت على النحو التالي :

التنمية المستدامة على الصعيد الإقتصادي عند الدول المتقدمة إجراء خفض في إستهلاك الطاقة و الموارد ، أما بالنسبة للدول المتخلفة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر و على الصعيد الاجتماعي و الإنساني فإنها تعني السعي من أجل إستقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الأرياف و على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الإستخدام العقلاني و الأمثل للأراضي الزراعية و خاصة الموارد المائية ، و أيضا على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة الغير ملوثة للبيئة بإستخدام تكنولوجيا منظمة للبيئة و التي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة لطبقة الأمازون و على هذا فإن التنمية المستدامة عملية تراكمية تلبي إحتياجات الأجيال الحالية بدون المساومة على إمكانية الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم إلى مستقبل آمن ، و هي تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة و

متكاملة هي النمو الإقتصادي و العدالة الإجتماعية و حماية الموارد و مواجهة الإحتياجات الإنسانية الأساسية المتزايدة لإرضاء طموحات السكان بحياة أفضل³

أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و ما جاءت به من محتوى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولاً: القضاء على الفقر و تحسين الظروف المعيشة للفقراء حيث أن التنمية لا يمكن أن تحقق إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها و تنفيذها مستدامة من الناحية البيئية و الإجتماعية ، و هذا ما يتطلب تعزيز السياسات و الإجراءات و المؤسسات و المشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية خاصة الفقراء منهم⁴

ثانياً: الإستقلالية في إتخاذ القرارات و تبني نموذج داخلي يلبي إحتياجات الشعوب و تعريفها بحرية وإختيار نمط الحياة المناسب لها ، و المتوافق مع السياق التاريخي و المؤسسي الإيكولوجي و الثقافي للأفراد فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تتبع جذورها من خصوصيات المجتمع القائمة على العدالة الإجتماعية و الكرامة الإنسانية⁵

ثالثاً: ضمان التخطيط التشاركي بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات و الأدوار بين الدولة و السوق و المجتمع المدني و التركيز على كيفية إدارة المخاطر و الحفاظ على الأصول البيئية و الإجتماعية⁶

رابعاً: تعزيز الوعي البيئي من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية و المشاركة في إعداد و تنفيذ و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة حيث تتطلب تغييرا في سلوكيات المواطنين و الشركات و الحكومة و المؤسسات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان كغياب العدالة الإجتماعية و المخاطر البيئية و الصحية و التغيير المناخي⁷

خامساً: ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية و كيفية إستخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق الأهداف المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو على الأقل تكون هذه المخاطر تحت السيطرة بإيجاد حلول مناسبة لها⁸

سادساً: تحقيق الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية و توظيفها بصورة عقلانية دون إستنزافها و تدميرها بإعتبارها موارد محدودة و تتناقص مع مرور الزمن.

المطلب الثاني : خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ساهم إستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إيجاد طريقة جديدة للتفكير حول كيفية العمل نحو التنمية المستدامة و حول ما ينبغي أن يتبع هذه الأهداف عند إنتهاء مدتها في عام 2015 و لقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو+20 على بدء عملية لوضع خطة التنمية

المستدامة لما بعد عام 2015 ، ومن خلال عملية تشاور جمعت العديد من أصحاب المصلحة تمت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما فيها أهداف التنمية المستدامة يتجاوز إطار أهداف التنمية المستدامة الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت بمثابة إنطلاق لها بأشواط فخطة التنمية المستدامة لعام 2030 و أهدافها 17 ما هي إلا إستكمال للأهداف الإنمائية للألفية و لغايتها التي كانت تصبو إلى تحقيقها و معالجة ما جاء بها من ثغرات أو تأخر في التقدم و التنفيذ جاءت أهدافها و غاياتها متكاملة و غير قابلة للتجزئة وهي عالمية بطبيعتها و شاملة من حيث إمكانية تطبيقها على الجميع البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق توازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية

أهدافها:

في خطة التنمية المستدامة 2030 إتخذت الحكومات قرارا تاريخيا بشأن مجموعة من الأهداف و الغايات العالمية الشاملة و بعيدة المدى التي تركز على الناس و تقضي إلى تحول الأهداف الإنمائية المستدامة إلى أهداف عالمية رئيسية لخطة 2030 أهمها : القضاء على الفقر و الجوع في كل مكان مكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان و فيما بينها ،بناء مجتمعات مسالمة و عادلة و شاملة للجميع حماية حقوق الإنسان و العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين مع كفالة الحماية الدائمة للأرض و مواردها الطبيعية ، تهيئة الظروف المناسبة للنمو الإقتصادي المستدام و العمالة الكاملة المنتجة و توفير العمل اللائق للجميع⁹

المبحث الثاني : دور النقابات العمالية في تحقيق أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة

لقد شكل موضوع دور النقابات الإقتصادية و الإجتماعي محور إهتمام المنظمات و السلطات التشريعية و التنظيمية في مختلف الدول المعاصرة التي أحاطته بعدة أحكام و قواعد تطورت عبر الزمن لتصبح اليوم تتعرف " بمبدأ الحرية النقابية والحق النقابي "

تكريسا لما جاءت به المواثيق و الاتفاقيات الدولية أو الدساتير و القوانين الداخلية النقابات المهنية بدورها استطاعت في كثير من بلدان العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة و أن تقود نضالها و تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية و وضعت حدا لجميع أشكال الإستغلال و الظلم ،و هذا من خلال قرون مضت وما زالت إلى حد الآن تقوم بوظيفتها كون المجتمع في ديناميكية متواصلة لذلك شكل موضوع النقابات و دورها في التنمية المستدامة إهتمام كبير على المستوى الدولي و الوطني

المطلب الأول : دور النقابات في أجندة التنمية المستدامة 2030 ورصدها

عملت النقابات العمالية على خطة التنمية المستدامة 2030 و تحقيق أهدافها منذ أن أصبحت مجموعة من المجموعات التسع الرئيسية التي أنشئت بعد قمة الأرض لعام 1992¹⁰ فمن خلال إشراك منظمة العمل الدولية و النقابات العمالية في عملية صياغة أجندة التنمية المستدامة 2030 أدرجت توفير العمل اللائق

كأولوية لها إشارة منها على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لنمو إقتصادي مستدام و العمالة الكاملة المنتجة و توفير العمل اللائق للجميع¹¹

فمن الأهداف الأساسية في أجندة التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق هو الهدف السابع (7) الذي تناول مجموعتين من المسائل النمو الإقتصادي من جهة و العمالة المنتجة و العمل اللائق من جهة أخرى و بإدراج العنصرين في هدف واحد يمكن للمرء أن يستنتج أن الهدف يؤيد نموذجا يفترض النمو الإقتصادي في ظل إتاحة فرص العمل و توفيرها ويعزز بوجه خاص العمل اللائق

أولاً: دور النقابات في أجندة التنمية المستدامة 2030

لعبت النقابات العمالية دورا كبيرا على جميع مستويات التنفيذ الوطني و الإقليمي و الدولي باتخاذها ما يلي :

1- على الصعيد الوطني: للعمال و نقاباتهم الحق في المشاركة في جميع جوانب العملية الوطنية لتنفيذ

خطة التنمية المستدامة في بلدانهم و النقابات العمالية التي تمثل أصوات الملايين من العمال هي أفضل من يمكنه ضمان إسماع رغباتهم في هذه المرحلة الحاسمة و يمكن للنقابات العمالية من - -
- خلال دورها التمثيلي الواسع لشريحة من المجتمع أن تشكل قوة ضاغطة تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة علي المستوى الوطني من خلال عدد من الإجراءات بما¹² فيها :

- إقامة حوار بين الحكومات و نقابات العمال و المجموعات الرئيسية الأخرى حول السياسات الاجتماعية و الاقتصادية
- الضغط من أجل ضمان حرية تكوين النقابات و الجمعيات و الحق في المفاوضات الجماعية
- الضغط ليكون العمل اللائق في صميم إستراتيجيات النمو الوطني
- التأكد من أن الخطط الوطنية لأهداف التنمية المستدامة تعالج مصالح جميع العمال في قطاعات العمل المختلفة
- معالجة عدم المساواة و الفقر من خلال الضغط على الحكومات تتبنى سياسات حول الأجور و الضرائب و الحماية الاجتماعية للجميع و ظروف العمل الجيدة
- التأكد من أن الهدف الأول و مقاصده بشأن العمل اللائق و غيرها من أهداف التنمية المستدامة و مقاصدها ذات الصلة ، مدرجة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة
- مطالبة حكوماتها بإشراك النقابات العمالية في صياغة إستراتيجيات و وضع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات والخطط الموضوعية والقطاعية ذات¹³
- الانضمام و تشكيل تحالفات مع المجتمع المدني للعمال مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة¹⁴
- تعريف العمال على خطة التنمية المستدامة و أهميتها بالنسبة لحياتهم و رفع من حجم الوعي العمالي لديهم

2- على الصعيد الإقليمي: يمكن للنقابات العمالية أن تقوم بما يلي :

- مطالبة حكوماتهم بنقل أولوياتها النقابية إلى الأجسام المتخصصة في الهيئات الإقليمية التي

تتعامل مع خطة 2030 -جامعة الدول العربية و الإتحاد الإفريقي

- المشاركة في مبادرات المجتمع المدني و الإقليمي لتنفيذ خطة التنمية 2030

3-على الصعيد العالمي: يمكن للنقابات العمالية ما يلي:

- مطالبة حكوماتها بإدراج أولويات النقابات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة

الذي يقوم باستعراض و رصد تنفيذ خطة العام 2030

-استخدام آليات منظمة العمل الدولية و آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لإستعراض

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ، ولا سيما في ما تعلق بكيفية تأثيرها على العمل

و العمالة

ثانيا: الصعوبات و التحديات المعيقة للعمل النقابي :

من وجهة نظرنا قد تعترض العمل النقابي في إطار تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030

صعوبات و تحديات و تشمل بعضا منها :

* غياب القدرات الداخلية: قد لا تتمتع النقابات بالقدرات اللازمة للمشاركة في هذه العمليات الوطنية بصورة فعالة ، وقد يظهر هذا الغياب في القدرات على صعيد الخبرة المطلوبة لوضع السياسات داخل النقابة الأمر الذي يحول دون المساهمة المجدية و الفعالة أو قد تقتصر النقابة إلى القدرات المؤسسية التي تخولها إتباع عمليات معقدة في الأجل الطويل أو إلى موارد مالية من أجل برامج تعليمية و حملات حول أهداف التنمية المستدامة

*حرية تكوين الجمعيات و التفاوض الجماعي :إن عدم توفر بيئة ممكنة تتيح حرية تكوين الجمعيات و التفاوض الجماعي يطرح أيضا التحديات من حيث الإقرار بالدور المشروع الذي يمكن أن تؤديه النقابات في وضع السياسات الاجتماعية والإقتصادية الوطنية ، كذلك يمكن أن تعيق الحكومات مشاركة النقابات لأسباب سياسية ، وفي هذه الحالات قد يتمثل الخطر في أن تميل النقابات إلى التركيز على إستمراريتها

*الخطر في إضفاء المشروعية على نتائج غير مواتية :لدى المشاركة في هذه البرامج الإنمائية الوطنية يتمثل أحد المخاطر في إضفاء المشروعية على نتائج قد لا تكون النقابات وافقت عليها بالضرورة ويمكن أن تلجأ الحكومات إلى العمليات التشاركية كمجرد واجهة زائفة لإعتماد سياسات لا تكون في مصلحة العامل ، لذا و فيما أن مشاركة النقابات في هذه العمليات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضرورية يجب أن تعي النقابات إمكانية أن يتم إستخدامها لإضفاء المشروعية على نتائج ليست في صالح العمال

و عليه يتعين على النقابات المنخرطة في العمليات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 أن تعي حجم التحديات التي تواجهها في إطار ضمان مشاركة فعالة و من أجل دورها الفاعل عليها أن تقوم بـ :

1- العمل بصورة إستباقية و طلائعية : تشير تجربة النقابات في برامج إنمائية سابقة إلى ضرورة أن تكون إستباقية و أن تتخذ مبادرات تسبق مباشرة المفاوضات فعوضا عن انتظار أن يتم دعوتها للمشاركة ينبغي عليها أن تأخذ زمام المبادرة لإعداد مواقفها و إطلاع الحكومة عليها و صياغة إستراتيجيات حتى قبل المباشرة بالمفاوضات الرسمية

2- ضمان الوحدة في العمل النقابي : في البلدان التي تتعدد فيها المنظمات النقابية ثبت أنه من المجدي إقامة منصة نقابية وطنية ترتكز على وحدة العمل النقابي بحيث يكون للنقابات صوت موحد خلال المفاوضات حول خطة التنمية المستدامة

3- التشديد على نهج العمل اللائق : إتجهت الحكومات في البرامج الإنمائية السابقة على تركيز فقط على المسائل المتصلة بالعمالة و قللت من أهمية الركائز الأخرى في العمل اللائق و خاصة الإشارة إلى حقوق العمال لذا يتعين على النقابات أن ترتكز على دمج الأبعاد الأربعة للعمل اللائق سيما الحقوق العمالية و الحماية الإجتماعية و الحوار الإجتماعي في الخطة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة¹⁵

4- ضمان مشاركة رفيعة المستوى و فاعلة : غالبا ما كانت تدعى النقابات إلى المشاركة في صياغة الخطط الوطنية إنما كان يتم تجاهلها في مراحل التنفيذ و الرصد و التقييم لهذه الخطط الوطنية فكانت تقتصر المشاركة في أغلب الأحيان على مجرد عملية إستشارية رسمية أو مجرد واجهة زائفة لم يكن لها دور في إيجاد مسارات إنمائية بديلة ، فيجب على النقابات أن تحرص على أن تكون مشاركتها فاعلة لتصل إلى غايتها في تنفيذ أهداف خطة التنمية مستدامة 2030

المطلب الثاني : العمل النقابي في الجزائر ودوره في تنفيذ لخطة التنمية المستدامة 2030

إلى غاية تسعينات القرن الماضي لم يكن يوجد في الجزائر سوى نقابة عمالية واحدة و هي الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، أول تنظيم نقابي مستقل في خضم حرب التحرير الوطنية¹⁶ لم يكن هيئة نقابية مطلية تقليدية بل نقابة ثورية فضلت النضال من أجل الإستقلال الوطني علي النضال ألمطلبي فباستقلال الجزائر تخلق بيئة أفضل للعمل و العمال ، وهو الذي سيعيد التوازن إلى العلاقات الإجتماعية ككل إضافة إلى عدم إقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين بل إمتد إلى جميع الفئات إجتماعية صناعية و زراعية تجارية و خدماتية¹⁷ وكان له دور كبير و إيجابي في الفترة الإستعمارية بتنظيمه لإضراب كان أهمها إضراب 8 أيام الذي جاء إستجابة لنداء جبهة التحرير الوطنية و دعوتها لكل شرائح المجتمع الجزائري للقيام بإضراب عام أين تم توزيع هذا النداء يوم الإثنين 25 جانفي 1957 على الساعة الصفر و الهدف من ذلك مناقشة المسألة

الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة¹⁸ هذا ما جعلها تكتسب شرعية وجودها كنقابة أحادية من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية

غير أنه و بسبب التحولات التي شهدتها دول العالم بإتجاهها نحو نظام إقتصاد السوق تم على الإنتقال من الديمقراطية الإقتصادية إلى الديمقراطية السياسية إستجابة للمواثيق الدولية عن طريق رفع القيود على الحريات العامة بما فيها الحرية النقابي حيث توالى الدساتير التي نصت على ضمان ممارسة الحق النقابي إنطلاقا من دستور 1963 الذي منح الإتحاد العام للعمال الجزائريين حق الممارسة النقابية بإعتباره النقابة الوحيدة آنذاك ثم صدر دستور سنة 1976 الذي إعتترف بحق الإضراب في النقابة دون الإنشاء¹⁹ مع إقرار دستور 1989 تم الإعتراف بالحق في إنشاء و تأسيس المنظمات النقابية ، و حرية الانضمام إليها والانسحاب منها و تمثل ذلك بصدور القانون رقم 90-14 لممارسة الحق النقابي ، ثم صدر العديد من التشريعات المتعلقة بعلاقات العمل و الحريات النقابية و الإضراب مؤكدة على أهمية العمل النقابي و إنشاء النقابات بمختلف أنواعها للدفاع عن مصالح العمال المادية و المعنوية و المساهمة في تطوير بعض المهن لما يعود على الدولة و المجتمع بالفائدة

جاء دستور 1996 ضامنا للحريات النقابية و ممارسات العمل النقابي بمختلف تعديلاته خصوصا التعديل الأخير لسنة 2020 الذي نص في مادته 69 على أن الحق النقابي مضمون و يمارس بكل حرية في إطار القانون ، و سعيًا من المشرع الجزائري لتنظيم ممارسات العمل النقابي من خلال القانون رقم 02/23 نظرا لغياب الدور الفعال للنقابات خلال السنوات الأخيرة و تعزيز قوة المنظمات النقابية و محاولة تجميعها في فيدراليات و كنفدراليات و إلغاء بعض الأحكام التي تعرقل من ممارسة الحق النقابي كالعهد النقابية المفتوحة و إبراز الحصيلة المالية و الأدبية للنقابات كدافع لها للمزيد من الفعالية في المجتمع فطالما كان لها دورا محوري متعدد الأبعاد في المشهد الإجتماعي و الإقتصادي يرتكز أثرها في التنمية على جوانب عدة

1- **البعد الإجتماعي:** و في هذا البند تظل النقابات خاصة الإتحاد العام للعمال الجزائريين²⁰ تسعى من خلال التفاوض على الإتفاقيات الجماعية و الوطنية و القطاعية إلى تحقيق زيادات في الأجور و تحسين شروط العمل ، مما يساهم مباشرة في تحسين المستوى المعيشي للعمال و أسرهمو هو أمر ضروري لتحقيق أهداف القضاء على الفقر و الجوع²¹

كما تعمل النقابات على تحسين نظام التقاعد و المعاشات الإجتماعية و هو جانب حيوي من أبعاد العدالة الإجتماعية بالإضافة إلى ذلك تقدم النقابات خاصة الإتحاد العام للعمال الجزائريين خدمات إجتماعية واسعة النطاق من خلال توفير مراكز صحية ودور شباب.... الخ مما يساهم في تحقيق أهداف تتعلق بالرعاية الإجتماعية و مع ذلك يبقى التقييم النقدي واجب ، فبالرغم من هذه الجهود لا تزال هناك فجوات في التغطية

الإجتماعية و تتطلب تحسين ظروف العمل في العديد من القطاعات كما أن تمثيل العمالة غير المنتظمة أو العاملين في العقود القصيرة يبقى محدود

2- البعد الإقتصادي : ما تعلق بالجانب الإقتصادي ساهمت النقابات عن طريق المطالبة بتوفير العمل اللائق و الإستقرار الوظيفي لإرساء أسس النمو الإقتصادي المستدام عن طريق التفاوض على الإتفاقيات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحقوق العمالية و الإنتاجية ما ساهم في إستقرار الشركات و دعم الإستثمار، كما أن النقابات من خلال تمثيلها في الحوار الإجتماعي ساهمت في توجيه السياسات الإقتصادية الوطنية نحو دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و خلق الوظائف اللائقة و مع ذلك يثير هذا الجانب تحديات كبيرة فدور النقابات في التأثير على السياسات الإقتصادية (مثل السياسات الضريبية أو سياسات دعم الإستثمار) يظل محدودا نسبيا ، وقد يعاني الحوار الإجتماعي أحيانا من ضعف الشفافية أو غياب إلزام الأطراف بمخرجاته كما أن التركيز التقليدي على مطلب زيادة الرواتب يفرض إعادة تعديل الهيكل الإقتصادي الوطني أو تحقيق المرونة اللازمة للنمو

3- البعد البيئي : الجانب الأكثر صعوبة و تحديا بالنسبة للنقابات الجزائرية فأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة تتطلب تغييرات كبيرة و جذرية في سلوكيات الشركات و سياسات الدولة المنتهجة يمكن للنقابات أن تلعب دورا هاما من خلال الضغط على أصحاب العمل من أجل تبني الممارسات الصديقة للبيئة في مكان العمل مثل تقليل إستهلاك الطاقة و إدارة النفايات ، تقليل الانبعاثات الضارة كما يمكنها الدعوة إلى تدريب العمال على تقنيات العمل الأخضر و دعم تحويل نحو الإقتصاد الدائري²²

مع ذلك يبقى الوعي و التوعية البيئية لدى العديد من النقابات محدودة و غالبا ما تنتظر القضايا البيئية على أنها من أولويات ثانوية مقارنة بالقضايا الإقتصادية و الإجتماعية الفورية

ثانيا:الصعوبات و التحديات المعيقة للعمل النقابي في الجزائر :

تلعب النقابات الجزائرية دورا حيويا في التنمية ، من خلال الدفاع عن حقوق العمال و تحسين مستواهم المعيشي ،و تعزيز الإستقرار الإجتماعي و توجيه السياسات نحو مزيد من العدالة و الشمولية ،ومع ذلك فإن فعالية هذا الدور يعتمد بشكل كبير على قدرتها في الإستقلالية و التعامل مع التحديات التي أسفر عنها الواقع من بينها :

- **الهيمنة التنظيمية :** يعد إتحاد العمال الجزائريين النقابة المهنية المهيمنة بشكل كبير على العمل النقابي في الجزائر مما يقلل من التنافسية و التنوع النقابي و قد يحد من تمثيل و جهات النظر المتعددة أي تمثيل أجزاء أخرى من الطبقة العامة
- **التأثير السياسي :** يعتبر إرتباط بعض النقابات بأطراف سياسية أو مؤسسات رسمية أمرا سائدا هذا قد يحد من قدرتها على النقد المباشر أو المطالبة بسياسات أكثر تشددا و استقلالية

- عدم كفاية التمثيل للقطاعات الحديثة: قد لا تتمتع بعض الفئات العمالية الجديدة (العمالة الغير منتظمة – عمال قطاع التكنولوجيا – العمالة في إطار العقود قصيرة المدى) بنفس مستوى التمثيل النقابي القوي

- التغييرات الاقتصادية والتنظيمية: التحولات في الإقتصاد العالمي و تقنيات العمل الجديدة و أليات العولمة تفرض تحديات جديدة على النقابات في كيفية تمثيلها للعمال و حماية مصالحهم
- خاتمة :**

النقابات هي شريك أساسي و غير قابل للإستبدال في تحقيق التنمية المستدامة ،فهي تمتلك القدرة على تحسين ظروف العمال الإجتماعية و الاقتصادية و البيئية من خلال تبني إستراتيجيات محددة و تتجاوز التحديات فلنقابات العمالية دور محوري بناء في تحقيق مستقبل آمن مستدام للجميع في ظل التعاون بينها و بين الحكومات و الشركات فالتعاون مفتاح التنمية المستدامة من أجل تحقيق عالم آمن .

على غرار باقي المنظمات النقابية أثبتت النقابات العمالية الجزائرية أنها تمتلك القدرة على المساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسيما ما تعلق بجوانبها الإجتماعية التقليدية ومع ذلك فإن دورها في الجوانب الاقتصادية و البيئية يظل محدودا يتطلب مواجهة تحديات كبيرة تتعلق بالهيمنة التنظيمية و الإستقلالية و القدرة على التكيف لتحقيق دور أكثر فعالية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 و تحقيق أهدافها

- و لكي يكون العمل النقابي فعال و يساهم بشكل أكبر في تحقيق التنمية المستدامة يمكن إقتراح مجموعة من الحلول و الإستراتيجيات التي يمكن للنقابات تبنيها و تنفيذها من أجل تحسين أدائها من وجهة نظرنا :
- توسيع نطاق المفاوضات الجماعية و عدم إكتفائها بمطلب زيادة الرواتب لتشمل جوانب تنمية أخرى كفرض تدريب مهني و تقني لرفع الكفاءة العمالية و تحسين الظروف الصحية للعمال و المشاركة في تطوير البرامج الصحية و الإجتماعية للموظفين و ذويهم
 - دمج المعايير البيئية بإدراج بنود تتعلق بالحفاظ على البيئة و التقليل من النقابات و توفير الطاقة و الحرص على تنفيذ تدابير السلامة البيئية في الإتفاقيات الجماعية
 - تعزيز دورها في التخطيط الوطني عن طريق المشاركة الفعالة في لجان التخطيط الوطني و المحلي ووضع سياسات إقتصادية و إجتماعية و بيئية و تقديم المقترحات من أجل توفير العمل اللائق و تحقيق العدالة الإجتماعية
 - المساهمة في تأهيل العمال بتنظيم ورشات عمل و تدريب العمال و أعضاء النقابات حول مفاهيم التنمية المستدامة و أثرها الإيجابي على الصعيد الفردي و الوطني و العالمي
 - نشر الوعي و تدريب قادة النقابات و منتميتها على كيفية دمج قضايا و أهداف التنمية ضمن برامجهم و نشاطاتهم

- دعم الإقتصاد الإجتماعي و العمل الخيري بتعزيز المؤسسات التعاونية و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة
- تطوير مؤشرات لقياس دور النقابات وفعاليتها في دعم التنمية
- تشجيع دور النقابات كجهة فاعلة في مراقبة و تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة و تقييم أثرها على العمال و المجتمعات
- مكافحة التمييز بضمان المساواة في الأجور و الفرص من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية
- دعم التحول نحو الإقتصاد الأخضر بإستغلال الطاقة الشمسية و الري المستدام.

الهوامش:

1. اللجنة العلمية للبيئة و التنمية (أكتوبر 1989) مستقبلنا المشترك - ترجمة محمد كامل عارف سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت - 142
2. محمد عبد الشفيق عيسى - مفهوم و مضمون التنمية المحلية و دورها العام في التنمية الإجمالية مجلة بحوث إقتصادية عربية - 2008 عددان 43-44 صيف و خريف ص 156
3. حسنة على مرابط - النظام التخطيطي المستدام في ليبيا - المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية - 2019-ص253
4. دوناتور رومانو - الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة - المركز الوطني للسياسات الزراعية - وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة - دمشق - 2003-ص88
5. دوناتور رومانو - المرجع السابق - نفس الصفحة
6. البنك الدولي - تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير - التحول في المؤسسات و النمو نوعية الحياة - البنك الدولي - واشنطن العاصمة - 2003 ص 15
7. عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زيت - التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها - الطبعة الأولى - دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان - 2008 ص 33
8. عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زيت - نفس المرجع السابق - ص28-30
9. أهداف التنمية المستدامة - الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة 2030 - مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية - نسخة الأولى 2017
10. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 3 - 14 يونيو 1992 - الأمم المتحدة - نيويورك 1992
11. مرفت رشماوي - دور النقابات العمالية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - ماي 2017 ص21
12. الدليل المرجعي للنقابات العمالية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 م "sdgs/en/other-documents-
anمتوفر :- d، links/resources-for-tradeunions/trade-union-reference-manual-on-sdgs
<http://actrav-courses.itcilo.org/library/>
13. شبكة تعاون نقابات العمال في التنمية، «أهداف التنمية المستدامة: مسألة تخص نقابات العمال»،! متوفر على:
http://www.ituc-csi.orgv IMG/PDF/tudcn_draft_pamphlet_24_sept.pdf

14. " الدليل المرجعي الاتحاد النقابات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – نفس المرجع
15. الدليل المرجعي لنقابات العمالية – المرجع السابق
16. عبد القادر جغلون – تاريخ الجزائر الحديثة (دراسة سوسيولوجية) – الطبعة الثالثة الجزائر – دار الحداثة بالتعاون مع المطبوعات الجامعية – سنة 1983 ص 160
17. بومقرة نعيم – الحركة النقابية في الجزائر و سياستها المطالبية (الأجر نموذجا) العدد 1 – سنة 2008 ص 28 مجلة إضافات تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية
18. خلوفي بغدادي – الإعلام النقابي و دوره أثناء الثورة التحريرية – مجلة الإنسان و المجال – العدد 1 – سنة 2015 جامعة البيض ص 61
19. البرعي أحمد – الوسيط في التشريعات الإجتماعية – علاقات العمل الجماعية – بيروت – دار النهضة – 2006 ص 62 الإنشاء (بمعنى الإبقاء على الإتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الوحيدة المخول لها ممارسة العمل النقابي)
20. الإتحاد العام للعمال الجزائريين هو نقابة عمالية أسست في 24 فيفري 1956 – أول منظمة نقابية جزائرية تمثل الأغلبية الساحقة
21. الهدف الأول من خطة التنمية المستدامة 2030 يدعو إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان و هو يؤكد الحق في الحماية الإجتماعية المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – و يدعو أيضا إلى ضمان تمتع الجميع و لاسيما الفقراء بنفس الحقوق في الحصول على موارد إنتاج و الخدمات الأساسية – أنظر الدليل المرجعي للنقابات العمالية بشأن خطة التنمية المستدامة 2030 – مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية – تورينو – إيطاليا
22. الإقتصاد الدائري هو الإقتصاد الذي ينتج عنه نفايات قليلة جدا و في أضيق الحدود و لا يترتب عليها آثار سلبية على البيئة و يقوم على تدوير المكونات و المنتجات و إعادة إستخدامها و التدوير بجودة عالية كما أن السلع و المنتجات تكون قابلة للإصلاح و التجديد من بداية تصميمها بما يضمن الإستفادة منها مرات عديدة و بالتالي ضمان الإستخدام الأمثل و الفعال للموارد المتاحة و بما يحقق التنمية المستدامة أنظر – بسام سمير الرميدي – الإقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية و تحقيق التنمية السياحية المستدامة – دراسة نظرية و تحليلية – مجلة اقتصاديات المال و الأعمال – سنة 2018 – ص 344